دعاوى قضائية لمحاكمة الرئيس المخلوع في بلجيكا

الامن الموريتاني يعتقل مقرّبين من ولد الطايع بتهمة القيام بـ«حملة لارباك الاصلاحات الجارية»

نواكشوط ـ «القدس العربي» من عبد الله السيد:

تابع الموريتانيون أمس الثلاثاء باهتمام حدثا شغلهم عن المونديال، تمثل في العملية التي تقوم بها مصالح الأمن لتفكيك «مجموعة سياسية» ذُكر انها تعمل لاعادة الرئيس المخلوع معاوية ولد الطايع للسلطة بالاغراءات المالية.

ووصف السيد سيدي ولد الدومان المستشار الصحافي للرئيس الموريتاني في تصريحات لـ«القدس العربي» المجموعة بأنها «زمرة من المتباكين على عهد النظام السابق (نظام ولد الطايع)، قائلا انهم «يسعون لعرقلة الاصلاحات التي يشكل التعديل الدستوري المعروض على الاستفتاء العام يوم 25 الجاري حجر الزاوية فيها».

وشدد ولد الدومان على أن «محاولات هذه الجماعة» لن تزيد المجلس العسكري والحكومة الانتقالية «الا اصرارا على استكمال المسار الاصلاحي في موريتانيا في آجاله المحددة».

وتتهم السلطات الأمنية هذه المجموعة بالقيام «بحملة مغرضة لارباك الاصلاحات» التي يقوم بها المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية في موريتانيا منذ الثالث أغسطس وهي الاصلاحات التي تحظى باجماع الأطياف السياسية الموريتانية.

واعتُقل قادة هذه المجموعة مساء الاثنين الماضي بينما كانوا، حسب مصدر أمني، «يوزعون أموالا ويكتتبون مرتزقة لاشاعة الفوضى والتشكيك في الاصلاحات الجارية ولتسميم الأجواء».

ورغم أن الشائع في موريتانيا هو أن الأمر يتعلق باحباط محاولة انقلاب كانت في مرحلتها الجنينية، فان مصدرا مسؤولا في رئاسة الدولة استبعد في حديث لـ«القدس العربي» أمس هذه الفرضية مؤكدا استحالة القيام بانقلاب «في ظل التماسك الحالي غير المسبوق للمؤسسة العسكرية وراء برنامج الثالث اب/أغسطس وفي ظل الاحتقار الذي يبطنه الجيش للرئيس السابق والذي دفعه لقلب نظامه دون اسالة قطرة دم».

وتتولى قيادة الاستخبارات في الدرك الوطني الموريتاني التحقيق مع المجموعة التي تضم عشرين شخصا بينهم العقيد المتقاعد سيدي محمد ولد الفايدة والعقيد عبد الرحمن ولد الكور وابنه ميني ولد عبد الرحمن.

وضمت المجموعة كذلك متنفذين في عهد ولد الطايع من أبرزهم محمد ولد محمد عالي، وهو ديبلوماسي سابق كان يحظى بثقة الرئيس المخلوع، وأحمد ولد السالك ولد الحاج المختار، وهو ابن عم الرئيس السابق ويقود مبادرة تسمى «ديمقراطيون بلا حدود» توزع بيانات محدودة التأثير مناصرة للرئيس السابق.

وقالت مصادر محلية ان هذه المجموعة تعمل بالتنسيق مع ولد الطايع المقيم في قطر «لاشاعة الفوضى والاعداد لأجواء مضطربة تعرقل النجاحات التي يسجلها الرئيس ولد محمد فال على صعيد العودة بموريتانيا لحياة دستورية».

وتتحدث المصادر عن قيام الرئيس المخلوع بتحويل أموال طائلة لأفراد المجموعة لتمكينهم من التأثير في أوساط الجيش وتحقيق عصيان داخل المؤسسة العسكرية.

هذا ونفت اوساط مقربة من المعتقلين الاتهامات التي وجهت لهم وأكدت أن الاعتقالات لا تعدو كونها طريقة لخلط الأوراق واستخدام الاتهامات لتعبئة السكان الى جانب النظام الانتقالي.

وفي نفس السياق يقوم أقارب الرئيس السابق من رجال الأعمال بدعم «الحزب الجمهوري للتجديد» وهو الحزب الذي أسس على أنقاض الحزب الجمهوري الديمقراطي الذي كان يرأسه ولد الطايع.

ويسعى رجال الأعمال هؤلاء للحصول على أغلبية في البرلمان الذي سينتخب آخر السنة الجارية تهيئ لعودة الرئيس السابق للساحة السياسية.

يذكر أن قادة تغيير الثالث اب/أغسطس 2005 لم يسلبوا الرئيس السابق معاوية حقوقه المدنية والسياسية. كما أنهم أدرجوه ضمن المستفيدين من العفو العام المطلق الذي أقره «المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية» بعد وصوله للحكم.

ويعتبر قادة التغيير أن ما قام به ولد الطايع من ظلم وفساد خلال فترة حكمه كاف لمنع عودته للساحة مجددا.

ويواجه الرئيس السابق مشكلة كبيرة هي مطالبة المجموعات الزنجية الموريتانية بمحاكمته. فقد تلقى القضاء البلجيكي شكوى من جمعية أرامل و أيتام العسكريين الموريتانيين ضد ولد الطايع وحكم الوكيل الفيدرالي فيليب مير بقبول الدعوى بتاريخ 9 ايار/مايو 2006 أمام قضاء بلجيكا.

وأكد الأستاذ جابيرا معروفا رئيس مجموعة الدفاع عن ضحايا نظام ولد الطايع قبل يومين عدم تنازل أصحاب الشكوى عن شكواهم. الا أنه أكد قبول التجمع بأن تتم محاكمة ولد الطايع أمام القضاء الموريتاني، وهو ما يحول دونه العفو العام الذي يستفيد منه.

«العدل والاحسان» المغربية تتحدث عن استمرار اعتقال ومحاكمة المنتسبين لها

■ الرباط ـ «القدس العربي»: قالت مصادر جماعة العدل والاحسان الاصولية المغربية شبه المحظورة ان السلطات تواصل مداهماتها لمقراتها ومنازل ناشطيها واعتقالهم وتقديم بعضهم للمحاكمة، وذلك في اطار حملة تشنها السلطات منذ نهاية ايار/مايو الماضي للحد من نشاط الجماعة الذي تكثف بتنظيم ما اطلقت عليه اسم «مجالس النصيحة».

وقال بلاغ للجماعة يحمل رقم 15 ارسل لـ«القدس العربي» ان الشرطة بمدينة جرسيف (شرق) استدعت 7 ناشطين من الجماعة للتحقيق معهم قبل احالتهم للقضاء حيث تقرر الافراج عليهم وابقاء المتابعة بحقهم، وحدد يوم الثلاثاء 4 تموز/يوليو 2006 موعدا للمحاكمة بتهمة «عقد اجتماعات بدون تصريح مسبق لدى السلطات الادارية».

كما استدعت الشرطة بمدينة تازة 15 ناشطا وبعد التحقيق معهم أحيلوا على النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية. وقال البلاغ ان النائب العام عرض عليهم الاختيار بين المحاكمة في حالة افراج مؤقت بكفالة 1000 درهم لكل واحد مع اضافة 1000 لصاحب البيت الذي كان يعقد فيه «مجلس النصيحة»، وهو السيد عبد الرحيم خرباش، وبين المتابعة في حالة اعتقال، فاختاروا جميعا الاعتقال على الابتزاز.

وبعد فترة تقرر متابعتهم في حالة سراح في جلسة الأربعاء 5 تموز/يوليو 2006 بتهمة «عقد تجمعات عمومية بدون تصريح».

واضاف البلاغ ان السلطات في مدينة الرباط اعتقلت مساء الاثنين 29 عضوا من الجماعة بحي يعقوب المنصور كانوا في «مجلس للحديث» فحضرت قوات الامن وحاصرت البيت الذي كان يحتضن المجلس لساعات. وبعد انتهاء المجلس وخروج الأعضاء من البيت تم اعتقالهم واقتيادهم الى مخافر الشرطة. كما اقتحمت الشرطة منزلين بمدينة مراكش كان يعقد بهما لقاء للنساء الأعضاء في الجماعة وقامت الشرطة، حسب البلاغ، بـ«اكراههن على الخروج من البيت، بما في ذلك صاحبة البيت، وبشتمهن بأقبح الألفاظ والشتائم الساقطة وبتهديدهن وتصويرهن رغما عنهن وأخذ بطاقاتهن الوطنية وبترهيب المارة نساء ورجالا الذين عبروا عن امتعاضهم واستنكارهم لعسكرة حيهم».

المغرب يربط المساجد بشبكة تلفزيون لمحاربة التطرف

■ الرباط ـ رويترز: اعطى العاهل المغربي يوم الاثنين اشارة البدء لبرنامج يهدف الى ربط اهم واكبر مساجد المملكة عن طريق شبكة تلفزيونية كخطوة اخرى نحو تعزيز سيطرة الدولة على الحقل الديني لمواجهة الخطاب الاسلامي المتشدد.

وقال مسؤولون ان المشروع الذي تطلب استثمار 11 مليون درهم (نحو 1,52 مليون دولار) يهدف الى «ترقية الخطاب الديني وتقريبه من المواطنين وتعميم دروس الوعظ والارشاد بالمساجد في الوسطين الحضري والقروي بما يضمن توعية المواطنين بامور دينهم ودنياهم».

وينهج المغرب خطة للاصلاح الديني تعززت بعد تفجيرات الدار البيضاء الانتحارية في ايار/مايو 2003 التي خلفت 45 قتيلا واشارت السلطات باصابع الاتهام فيها الى اسلاميين متطرفين. وتخرجت في ايار/مايو الماضي لاول مرة 50 مرشدة دينية للوعظ والارشاد الديني خاصة النساء في المساجد والمستشفيات والسجون.

كما قام المغرب باعادة هيكلة وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية عن طريق احداث مديرية للتعليم العتيق واخرى مختصة بالمساجد واعادة النظر في التشريع المتعلق باماكن العبادات.

وقال وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية احمد التوفيق ان العاهل المغربي امر باحداث هذا البرنامج «حتى تتوفر للناس في المساجد على نطاق واسع دروس تعينهم على الفهم الصحيح للدين» من خلال تفسير القرآن الكريم والحديث النبوي والتركيز على قيم السلوك والاخلاق «المستمدة من كتاب الله وسنة رسوله».

وقال ان هذا البرنامج «سيضمن تكوينا مستمرا لائمة المساجد حتى يقوموا بمهمتهم احسن قيام» وان هذه الدروس ستبث في مرحلة اولى في 2000 من المساجد الكبرى موزعة على مناطق حضرية وقروية في المغرب. واوضحت مصادر من وزارة الاوقاف لرويترز ان «المغرب يضم نحو 35 الف مسجد في مختلف مناطق المغرب لكن الالفي مسجد التي يشملها المشروع تعتبر اهم واكبر مساجد المملكة وتضم نحو 80 في المئة من المصلين».

وتشرف وزارة الاوقاف على المشروع و«قناة محمد السادس للقرآن الكريم» التي تبث من المغرب منذ تشرين الثاني (نوفمبر) 2005.

وبالرغم من ان المسؤولين يقللون من ابعاد هذه الاصلاحات الدينية ويعتبرونها عادية و«تدخل في اطار تقليد مغربي ينهجه ملوك الدولة العلوية منذ القديم» فان اسلاميين متشددين أبدوا ضيقهم من هذه الاصلاحات.

ونشرت يومية «الاحداث المغربية» الاثنين بيانا لمنظمة اسلامية غير معروفة «حزب التحرير» قالت انها وزعته على صعيد واسع في الدار البيضاء ينتقد الاصلاح الديني في المغرب ويقول ان «امريكا تريد ان يكون المغرب دولة نموذجا في مشروعها للشرق الاوسط الكبير حيث عمل المغرب تحت اوامرها لاعادة هيكلة الحقل الديني».

اعتذار مزعوم من «مراسلين بلا حدود» يثير سخرية صحافيين ليبيين وندوة «حرية الصحافة في ليبيا» تتسبب في اغلاق منتدى للمثقفين

طرابلس ـ لندن ـ «قدس برس» من سليمان دوغة:

لا تزال تصريحات رئيس نقابة الصحافيين الليبيين، حول اعتذار منظمة «مراسلون بلا حدود»، عن نشرها بيانات تنتقد أوضاع الصحافة في بلاده، تثير أوساط الصحافيين وتعليقاتهم الساخنة، التي تتزامن مع استنكار منظمة حرية الصحافة، ما يتعرض له «أنصار حرية الصحافة في ليبيا»، وورود أنباء عن استيلاء الحكومة على منتدى ثقافي، بعد تنظيمه محاضرة دعا فيها الى ضرورة استقلال الصحافة.

تأتي هذه التفاعلات بعد زيارة قام بها رئيس نقابة الصحافيين الليبيين، عاشور التليسي، الأسبوع الماضي، الى مقر «منظمة مراسلون بلا حدود» في باريس، التقى خلالها أمين عام المنظمة «روبير ميناردو» للتباحث معه، بحسب موقع «جليانة» الالكتروني، الذي بث الخبر «حول تصريحات وبيانات غير منصفة بحق الصحافة الليبية».

وقال التليسي، ان رئيس «مراسلون بلا حدود» قدم اعتذاره عن البيانات الصادرة عن منظمته، معتبرا اياها بأنها «تنقصها الدقة في معظمها، وغياب مصدر المعلومات الموثوق به، سواء من السلطات الليبية، أو من جانب نقابة الصحافيين».

واثر صدور هذه التصريحات؛ شكّك عدد من الصحافيين الليبيين في «كلام النقيب»، ووصفوا حديثه عن «اعتذار» المنظمة بأنه حديث «يثير السخرية وهو فقط للاستهلاك المحلي»، كما اتهمه آخرون «بعدم الصدق في النقل».

تلميع الصحافة

وقال الصحافي الليبي عامر الصالحين، لوكالة «قدس برس»، ان الصحافيين في ليبيا ينظرون للتليسي، بأنه أمين «غير شرعي»، بسبب ما سماه «التلاعب الذي حصل أثناء اختياره، عندما تم اقصاء نقيب الصحافيين السابق» محمود اليوسيفي، وجلال عثمان، من المنافسة، وهما شخصيتان حسب رأيه تحظيان بشعبية أوسع من النقيب الحالي.

وأوضح الصالحين، أن النقابة «هدفها تبرير أخطاء الدولة التي كانت أشجع من التليسي نفسه، فلم تنكر هذه الأخطاء والتجاوزات، على لسان بعض كبار مسؤوليها في فترات مختلفة، بل على لسان سيف الاسلام (نجل العقيد القذافي) الذي سخر أكثر من مرة من وضع الصحافة في ليبيا».

وأبدى الصحافي الليبي استغرابه من تصريحات التليسي وقال «لقد كان أولى بنقيبنا بدل التنزه في شوارع باريس والشانزليزيه، من أجل تلميع صورة الصحافة الهزيلة، أن يصدر بيانا يذكر فيه الدولة بضرورة كشف ملابسات جريمة مقتل الصحافي ضيف الغزال، الذي مرّ على اختطافه وقتله عام ولم تحرك النقابة ساكنا في موضوعه، وكان الأولى به أن يندد بطرد المصور يوسف العجيلي من عمله في احدى الوكالات الدولية، بناء على طلب من ادارة الاعلام الخارجي، لأنه سجين سياسي سابق».

وقال صحافي آخر فضل عدم الكشف عن اسمه ان حديث النقيب «يدعو للسخرية»، وأضاف «حتى لو تصورنا حقيقة الاعتذار، وهو أمر مستبعد، فكان الأولى أن يتم اطلاقه بشكل علني لا في جلسة خاصة مع نقيب الصحافيين».

واقترح صحافي ثالث على نقيب الصحافيين الليبيين، بعد اعلانه «اعتذار المنظمة»، أن يلتزم الصمت وقال «نقيبنا تجاوز كل حدود العقل والمنطق، ولم يسبقه الى تصريحه هذا نقيب من قبل، على العكس كانوا عندما يسألون عن الصحافة في ليبيا يصمتون، فلا هي حرة ولا هي ديمقراطية. أما التليسي فيصر على أنها أفلاطونية».

ندوة جريئة

من جهتها، استنكرت المنظمة العربية لحرية الصحافة، ومقرها لندن، في بيان تلقت «قدس برس» نسخة منه، الحملة التي تستهدف من وصفتهم بـ«أنصار حرية التعبير وحرية الصحافة» في ليبيا، بهدف «حصار حركتهم المتنامية في أوساط الصحافيين، والمنادية بتحرير الصحافة من تدخل الدولة ومنظماتها المختلفة».

وبحسب المنظمة، فقد «اتخذت الضغوط التي تمارسها الحكومة الليبية أشكالا عدة، بدأت بحرمان «منتدى الثقافة والفنون» من وسائل الاتصال، وقطعه عن العالم، ثم امتدت الى تهديد العاملين في المنتدى، ثم سحب الموظفين العاملين فيه، وأخيرا وصلت حملة الضغوط هذه الى الاستيلاء على مقر منتدى الثقافة والفنون والسيطرة عليه»، كما رصدت المنظمة.

وبحسب مطلعين، فان الضغوط على منتدى الثقافة والفنون الذي يرأسه الكاتب والقاص ربيع أشرير، قد بدأت بعد تنظيم الأخير لمحاضرة تحت عنوان «حرية الصحافة في ليبيا»، في مدينة الزاوية (غرب ليبيا) في تشرين الأول/أكتوبر 2005.

وكان صحافيون ومثقفون ليبيون وجّهوا في تلك الندوة، انتقادات شديدة اللهجة لأداء الصحف الرسمية والمشهد الاعلامي اجمالا، ومشددين في الوقت ذاته على ضرورة «الخروج من نفق الصحافة المظلم في أسرع وقت»، كما عبّروا عن حاجة البلاد الى «اعادة تصحيح بالكامل، واطلاق سراح الصحافة المستقلة».

هل توجد صحافة في ليبيا؟

وذهب كتّاب آخرون كالكاتب والصحافي الدكتور عبد الله مليطان، الى أنهم «لا يسلمون أصلا بوجود صحافة في ليبيا في الوقت الراهن»، واعتبر مليطان أن «الصحافة الليبية الراهنة تمتاز بعدة مزايا لا تتوفر في أي صحافة في العالم»، وقال ساخرا ان «قراءة صحيفة واحدة من الصحف اليومية تغنيك عن قراءة الباقي لأنها تعتمد على مصدر واحد للأخبار، وهو وكالة الجماهيرية للأنباء». كما اشتكى المذيع الليبي محمد عثمان من تقييد الصحافيين بقيود «داخلية»، واعتبر ما وصفها بـ«ظاهرة التزلّف التي يمارسها الصحافي واذعانه أمام المسؤول، هو الذي أدى الى انحراف الصحافة الليبية عن مسارها»، ومشددا على أنّ «حرية الصحافة تبدأ من حرية الصحافي».

واعتبر الروائي عبد الفتاح البشتي ان «الحرية لا تتجزأ ولا يمكن التعرض لحرية الصحافة دون الخوض في الحرية الفكرية والسياسية»، مشددا على أنه «لا مستقبل للصحافة الليبية من دون وجود صحافة مستقلة»، وفق تأكيده.

كما أجمع الحاضرون في تلك الندوة، التي وصفها مراقبون بأنها «جريئة جدا»، وجاءت بعد سنوات من الكبت»، على ضرورة بناء صحافة ليبية ترقى الى مستوى العمل المهني، وتحرير الصحافة من سلطة المسؤول، واخراج صحف واذاعات البلديات من دائرة وزير الاعلام، واعادة العمل بالقانون رقم 76 الصادر سنة 72، بشأن منح الحق في اصدار الصحف والمطبوعات الخاصة.

يُذكر أن نقابة الصحافيين في ليبيا، تتعرض لانتقادات متكررة، من قبل صحافيين وناشطي حقوق الانسان، كان آخرها ما أصدرته منظمة التضامن في تقرير لها، بمناسبة مرور عام على مقتل الغزال، قالت فيه ان «أهم ما يمكن ملاحظته خلال الحقبة الحالية، أنّ ما تُسمى اليوم برابطة الصحافيين الليبيين (النقابة) تحولت الى أداة من أدوات النظام، فهي لا تملك حق اصدار بيان تشجب فيه تأخير البث في قضية قتل ضيف الغزال، أو حتى السؤال عن قاتله، أو اصدار بيان في ذكرى مقتله، كما أنها لا تملك أي استقلالية في اتخاذ قرارها، وغالبا ما تتلقى توجيهات عملها من جهات حكومية عليا»، على حد تعبير المنظمة.

ارجاء محاكمة الممرضات البلغاريات والطبيب الفلسطيني في ليبيا

■ طرابلس ـ اف ب: استؤنفت امس الثلاثاء امام محكمة جنايات طرابلس محاكمة الممرضات البلغاريات الخمس والطبيب الفلسطيني الموقوفين في ليبيا بتهمة نقل فيروس الايدز لـ426 طفلا ليبيا قبل اعلان رفعها الى الرابع من تموز/يوليو.

واعلن القاضي محمود الهويسة خلال جلسة علنية قصيرة حضرها صحافيون ان الجلسات ستعقد من الان وصاعدا كل 15 يوما بناء على طلب محامي الدفاع، بعد ان اعلن الثلاثاء الماضي انه يعتزم عقد جلسات اسبوعية.

وضرب طوق امني حول المحكمة التي تجمع امامها 15 من اهالي الضحايا رافعين صورا لاولادهم الذين اصيبوا بالايدز او قضوا بهذا المرض.

وطلب عثمان البيزنطي محامي الممرضات البلغاريات من المحكمة عند بدء الجلسة ان تمنحه «الوقت اللازم لاستدعاء 26 شاهد نفي» من بنغازي (الف كلم شرق طرابلس) حيث كان المتهمون يعملون في المستشفى المحلي عند حصول الوقائع.

وكان حكم على الممرضات والطبيب الموقوفين منذ 1999 بالاعدام في السادس من ايار/مايو 2004 في بنغازي (شمال شرق ليبيا) بعد ادانتهم بتهمة نقل فيروس الايدز اثناء عملهم في مستشفى المدينة الى 426 طفلا ليبيا توفي 51 منهم حتى الان.

واستأنف المتهمون الذين يدفعون ببراءتهم، الحكم امام المحكمة العليا الليبية التي امرت في 25 كانون الاول/ديسمبر باعادة محاكمتهم.

ورفضت المحكمة مرارا طلبا قدمه محامو الممرضات الخمس بالافراج عنهن بكفالة.

واعلن محامو العائلات الليبية على هامش الجلسة الثلاثاء انها «تستعد لتقديم شكوى» بحق البروفسور الفرنسي لوك مونتانييه الذي ساهم في اكتشاف فيروس الايدز.

وكان مونتانييه برأ الممرضات البلغاريات في تقرير عن انتشار الفيروس في مستشفى بنغازي قدمه عام 2003 بطلب من السلطات الليبية، مشيرا الى أن «مشكلات صحية» في المستشفى تسببت بالامر.

ويحظى المتهمون بدعم عدد من الشخصيات بينها المغنية الفرنسية البلغارية الاصل سيلفي فارتان التي دعت مرارا الى الافراج عنهم.

وفي نهاية كانون الاول/ديسمبر انشأت بلغاريا بمشاركة الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة وبريطانيا صندوقا دوليا من اجل مساعدة ليبيا على مكافحة الايدز.

وسيسمح هذا الصندوق بحسب صوفيا بتأمين علاج طبي دائم للمصابين بالايدز والمساهمة في تكييف مستشفى بنغازي مع المعايير الدولية وتقديم مساعدة مالية لعائلات الاطفال المصابين او الذين توفوا.

وتطالب عائلات الاطفال المصابين بتعويضات قدرها عشرة ملايين يورو لكل من الاطفال الـ426 بحسب التلفزيون البلغاري، غير ان بلغاريا رفضت هذا الطلب معتبرة ان الممرضات بريئات.

الطبيب الفلسطيني اشرف حجوج في قفص الاتهام امس

اسبانيا تصادر شاحنة على متنها 20 طنا من مخدر القنب الهندي قادمة من المغرب

■ مدريد ـ «القدس العربي»: أعلنت مصلحة الجمارك الاسبانية أنها صادرت 20 طنا من المخدرات كانت على متن شاحنة قادمة من المغرب، البلد الذي يعتبر أكبر منتج للقنب الهندي في العالم.

وقالت الجمارك في بيان أمس الثلاثاء أن المصادرة جرت في ميناء الجزيرة الخضراء أقصى جنوب اسبانيا، وأنه تم اعتقال خمسة مواطنين اسبان ويجري البحث عن آخرين من ضمهم مغاربة.

ولجأت العصابة الى تجويف خاص في الشاحنة لاخفاء مخدر القنب الهندي وسط صادرات المواد الزراعية. وكانت مصلحة الجمارك قد بدأت تحرياتها حول هذه العصابة منذ شهور بعدما رصدت أنها تستعمل شركات تمويهية لعمليات التهريب الدولي.

وتعتبر 20 طن من القنب الهندي المصادرة من الكميات الكبيرة التي جرت مصادرتهما خلال السنتين الأخيرتين، حيث اعتادت شاحنات النقل الدولي على حمل طن واحد الى خمسة أطنان لتفادي اجراءات المراقبة، وبالتالي تعتقد أن العصابة لديها أطراف ساعدتها في المغرب على تمرير المخدرات.

ويشكل الحشيش المغربي أكثر من 90% من مجموع المخدرات المصادرة سنة 2005 لسببين، الأول أنه المخدر الأكثر استهلاكا من طرف الاسبان نظرا لتواجده بكثرة وثمنه الرخيص أي في متناول الجميع وأن أضراره الصحية أقل من الكوكايين، والسبب الثاني أن اسبانيا لا تفصلها سوى عشرات الكيلومترات عن أكبر منتج لهذا المخدر في العالم أي المغرب.

تقرير وزارة الداخلية الاسبانية يؤكد أنه خلال سنة 2005 صادرت مختلف الاجهزة الأمنية الاسبانية 669 طنا من مخدر الحشيش المغربي والكميات المصادرة في ارتفاع صاروخي خلال السنوات الأخيرة، اذ انتقلت من أكثر من 197 طنا سنة 1995 الى قرابة 800 طن سنة 2004 و669 طنا السنة الماضية، أي تضاعفت أربع مرات خلال المدة الزمنية المذكورة، في حين بلغ مجموع المخدرات المصادرة خلال 11 سنة الأخيرة 5364 طنا.

وتصل ما بين 1500 طن الى ألفي طن من القنب الهندي سنويا الى السوق الأوروبية للاستهلاك.

النيابة تطلب غلق التحقيق في تفجيرات مدريد

■ مدريد ـ «القدس العربي»: طالبت النيابة العامة في المحكمة الوطنية في مدريد أمس الثلاثاء بغلق التحقيق نهائيا في تفجيرات 11 اذار/مارس الارهابية.

وترى النيابة العامة أن التحقيق قد شمل جميع الجوانب الرئيسية والثانوية والهامشية وأنه لا يمكن انتظار معطيات أخرى جديدة قد تؤثر على سير التحقيق.

وبهذا يكون هذا الملف الذي سيغلق رسميا هذا الأسبوع قد انتهى بتوجيه التهمة الى 29 شخصا من جنسيات متعددة من أصل 116 جرى اعتقالهم خلال السنتين الماضيتين، في حين سيتم اتهام شخصين فقط بوضع القنابل وهما مغربي وسوري، في حين انتحر باقي أفراد الكوماندو. ويذكر أن كوماندو قام صباح 11 اذار/مارس 2004 بوضع قنابل في أربع قطارات وخلفت مقتل 191 شخصا من ضمهم أربعة مغاربة.

اصابة 3 شرطيين بانفجار ومقتل مسلح بالجزائر

■ الجزائر ـ يو بي آي: قال مصدر امني امس الثلاثاء أن انفجار قنبلة استهدف دورية أمنية بالقرب من سوق شعبي بولاية بومرداس شرقي العاصمة الجزائرية أدى الى جرح ثلاثة من عناصرها، فيما قتل مسلح في عملية منفصلة على يد قوات الجيش.

وذكر المصدر أن الانفجار وقع مساء الاثنين عن طريق قنبلة تقليدية الصنع، تم وضعها داخل عبوة بلاستيكية ونصبت وسط ركام القمامة، مشيرا الى أن القنبلة انفجرت مباشرة بعد وصول سيارة أمنية كانت تقل عناصر الشرطة.

وأكد المصدر أن الانفجار تسبب باصابة ثلاثة عناصر بجراح متفاوتة، فيما باشرت قوات الأمن حملة تفتيش واسعة بمدينة بومرداس الواقعة على بعد 60 كم شرق العاصمة الجزائرية، حيث تم اعتقال عدد من المشتبه فيهم.

ورجح المصدر أن تكون الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي يقودها عبد الملك دروكدال المعروف بأبو مصعب عبد الودود، وراء تنفيذ العملية وهي الثانية في أقل من شهر. واشار من ناحية أخرى، الى أن قوات الجيش قتلت مسلحا ينتمي الى جماعة أصولية تسمى «المرابطين» التابعة للجماعة السلفية للدعوة والقتال، وذلك في كمين نصبته له بمنطقة العوانة بولاية جيجل الواقعة على بعد 360 كم شرق العاصمة الجزائرية.

المغرب: توافق الاغلبية الحكومية على مشروع قانون الانتخابات يلقى انتقادات واسعة من المعارضة

الرباط ـ «القدس العربي» من محمود معروف:

اثار توافق الاغلبية الحكومية المغربية على مشروع قانون الانتخابات انتقادات واسعة في صفوف احزاب المعارضة بمختلف توجهاتها تراوحت بين استنكار تجاهل المعارضة وتأخير الحكومة عرض مشروعها على السلطة التشريعية ورفض النصوص الواردة في مشروع القانون الذي سينظم الانتخابات التشريعية 2007.

وانتقد الامين العام للحزب الاشتراكي الموحد (يسار معارض) مقترحات الاغلبية الحكومية بخصوص التعديلات التي سيتم ادخالها على القوانين الانتخابية والابقاء على الاقتراع اللائحي النسبي حسب قاعدة اكبر بقية مع اعتماد عتبة 7 في المئة بدلا من 5 بالمئة كما هي الان، كحد ادنى للمشاركة في عملية توزيع المقاعد وحرمان الامناء العامين للاحزاب غير الممثلة في البرلمان من منح التزكيات واشتراط تقديم المرشح باسمها لـ500 توقيع لمسجلين في اللوائح الانتخابية يكون20 في المائة منهم منتخبين.

وتساءل محمد مجاهد في تصريحات نشرت بالرباط قائلا «لا نعرف لماذا تطرح العتبة بهذا الشكل ونحن في مرحلة تأسيسية تحتاج للتعبئة من اجل توسيع المشاركة ومصالحة المواطنين مع العملية السياسية». وقال ان الاجراءات التي تم الاتفاق بشأنها بين الاغلبية ووزارة الداخلية « تدفع في اتجاه الاقصاء من خلال وضع شروط جديدة للترشيح ورفع العتبة بل واعتماد اجراءات منافية للدستور». وانتقد حزب العدالة والتنمية (اصولي معارض) «التأخر الواضح للحكومة في احالة مشروع مدونة الانتخابات على البرلمان « مضيفا في بيان ارسل «القدس العربي» أن «الاغلبية استبدت بتدبير هذا الملف الحيوي وعدم توسيعها التشاور قصد التوافق على وضع قواعد أساسية ودائمة للعملية الانتخابية وللتنافس السياسي».

وجاء بيان الأمانة العامة للحزب بعد لقاء جمع الأحزاب الممثلة بالبرلمان الغير مشاركة في الحكومة بوزارة الداخلية لعرض ما تم توصلت اليه أحزاب الأغلبية من نتائج، وأبرزها الاتفاق على تأجيل المشاركة الانتخابية للجالية المغربية المقيمة في الخارج في الانتخابات التشريعية لسنة 2007 الى غاية المحطة المالية في 2012، واعطاء الأسبقية في المقابل لهيكلة المجلس الأعلى للمغاربة المقيمين بالخارج من جهة، واقرار القواعد القانونية التي ستمكن الأجيال الجديدة من جاليتنا المقيمة بالخارج من التسجيل في اللوائح الانتخابية الوطنية لضمان حقها في التصويت والترشيح للانتخابات المحلية أو الوطنية.

وقال البيان ان الحزب يرفض «اعتماد عتبة محلية للتمثيل» ومطالبته «باعتماد عتبة وطنية تنسجم ومنطق قانون الاحزاب تحد من بلقنة الحياة السياسية، وتمكن من افراز خريطة سياسية تمكن من تشكيل حكومة فعالة ومنسجمة وتضمن وجود معارضة قوية».

وطالب « باعطاء جهاز القضاء دورا محوريا في الاشراف على الانتخابات وذلك سعيا وراء ضمان الحرية الكاملة للتصويت والتعبير عن الارادة الحقيقية للناخبين وتفويت الفرصة على المتشككين والطاعنين في مصداقية العملية الانتخابية» معبرا عن استغرابه من استمرار الاغلبية في اعتماد اللوائح الانتخابية الحالية المليئة بالاختلالات» ومطالبا بوضع لوائح انتخابية جديدة بناء على البطائق الوطنية، تتحمل وزارة الداخلية مسؤوليتها، وتسجل الادارة فيها تلقائيا كل مواطن تتوفر فيه شروط التقييد».

واستنكر الحزب «قرار الاغلبية الحكومية بعدم تنظيم الانتخبات في اوساط المغاربة المقيمين بالخارج»، معتبرا ذلك «خطأ فادحا ومخالفة صريحة لتوجيه ملكي واضح، ودليلا اضافيا عن عجز الحكومة في القيام بواجبها، مما يشكل، من منظور الحزب، رسالة صادمة للمغاربة المقيمين بالخارج ويعرض للانتكاس الديناميكية التي يعيشونها منذ الاعلان عن الارادة الملكية في مشاركتهم في استحقاقات 2007».

واعلن العاهل المغربي الملك محمد السادس في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي عن اشراك الجاليات المغربية المقيمة في الخارج في انتخابات 2007 وتمثيلها في البرلمان على غرار تجربة برلمان 1984 التي لم يكتب لها النجاح. ودفعت صعوبات لوجيستية ودراسات حول ظروف هذه الجاليات والتجربة السابقة احزاب الاغلبية البرلمانية الى المطالبة بتأجيل تطبيق هذا الاقتراح واعتماد التطبيق التدريجي.

وادان نائب الأمين لحزب الداعلة والتنمية ورئيس فريقه البرلماني ما وصفه بالأسلوب اللاتشاوري الذي اعتمدته الحكومة في اختيارها لنمط الاقتراع، واعتبر ذلك نظاما لا يصلح في مثل هذه المشاريع التي تحدد قواعد التنافس السياسي.

وقال عبد الله باها ان «الحكومة اختارت أن تدبر الأمر بمنطق الأغلبية والمعارضة، عوض التوافق بين المكونات السياسية»، وأضاف ان هذا «الخيار الثاني هو الأولى حتى لا يتم الطعن في موضوعية هذه القواعد».

وأكد باها أن مجموعة من الأحزاب التي لم تشارك في المشاورات مع الحكومة، استنكرت هذه المقاربة، على اعتبار أن القوانين الانتخابية لا تهم الأغلبية والأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان فقط وانما تهم غير الممثلة أيضا. وعزا أسباب هذا النهج الى صعوبة الاتفاق بين مكونات الأغلبية من جهة، نظرا للاختلافات الكبرى والمتباعدة بينها، ونظرا لاختلافها حول نسبة التمثيلية، وحول النطاق الجغرافي لهذا التمثيلية.

وأوضح أن المذكرة التي قدمها الحزب مؤخرا حول الانتخابات، اكدت موقفه الواضح المتجلي في التمسك بنظام الاقتراع باللائحة مع أكبر معدل، ودعوته لاعتماد تمثيلية 7 % على المستوى الوطني، انسجاما مع الفلسفة التي جاء بها قانون الأحزاب، وهو نفس ما عبر عنه بيان الأمانة العامة مؤخرا، معبرا عن رفضه لبعض التعديلات الأخرى التي جاء بها ما اسماه باستبداد الأغلبية.

من جهة اخرى تعليقا على تأكيد اعتماد اللائحة الوطنية للنساء (30 مقعدا) قالت نزهة الصقلي عضو المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية (مشارك بالحكومة) ان « الكوتا هي اجراء فعلي يدخل في اطار ما تفرضه اتفاقيات القضاء على اشكال التمييز ضد النساء»، مؤكدة ان «لا وجود للتناقض بين الكوتا والكفاءة لأن مشكل الكفاءة يجب ان يكون مطروحا بالنسبة الى اختيار جميع النخب السياسية فليس هناك اي مبرر لطرح مسألة الكفاءة فقط حينما يتعلق الامر بالمرأة».

واعتبرت الصقلي أن «النسب القليلة التي تسجلها النساء في تقلدها مناصب المسؤولية عبر العالم تعود الى ثقافة مجتمعية تجعل القرار السياسي هو من احتكار الرجل وبالتالي تكون الكوتا التي لا تعتبرها اختراعا مغربيا هدفا مرقما لضمان وصول حد ادنى من النساء الى مراكز القرار».